

لصالح مشروعها في نفط الكويت الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط «الوطني» و«الخریف» يوقعان اتفاقية تمويل بـ 56,8 مليون دولار

«المشتركة»: مناقصات كبيرة في الطريق

أكد الرئيس التنفيذي في شركة المجموعة المشتركة للمقاولات سليمان عبدالرحمن المعروف أن الشركة في وضع جيد وإن أظهرت نتائج أعمال فترة الربع الأول من العام الحالي تراجعاً واضحاً في ربحية السهم.

وقال المعروف في تصريح صحفي تعليقا على نتائج أعمال الشركة في الربع الأول من العام الحالي 2014 «إن هذه النتائج كانت متوقعة مع أوضاع اقتصاد البلد بشكل عام، ولم تكن مرتبطة بوضع داخلي في الشركة، لافتاً إلى الزيادة التي حصلت في قيمة إجمالي الموجودات التي بلغت أكثر من 193 مليون دينار في العام 2013 مقابل نحو 173,15 مليون دينار في العام 2012 دينار في سنة 2012 بزيادة قدرها 11,5٪. وأكد أن الشركة في وضع جيد في ضوء المناقصات التي تمت ترسيته على الشركة منذ بداية العام الحالي وحتى الآن والتي فاق حجمها الـ 170 مليون دينار، بالإضافة إلى المشاريع التي فازت بها خلال السنوات الأخيرة ولا تزال قيد الإنشاء وأبرزها مشروع «جسر الشيخ جابر» الذي فاز به تحالف المجموعة المشتركة مع شركة هيونداي الكورية الجنوبية، والذي انطلقت أعمال البناء فيه في شهر نوفمبر الماضي وتستمر نحو 5 سنوات.

وطمان مساهمي الشركة بأن نتائج أعمال شركتهم في تحسن، مشيراً إلى أن ذلك التحسن ستظهر علاماته في نتائج أعمال الربع الثاني والأربع الأخرى من العام الحالي لتشمل العام بكامله، كما توقع أن تكون النتائج أفضل بكثير أيضاً في العام المقبل 2015.

وأضاف أن الشركة لديها العديد من المشاريع التي جرت من لها لم يوقع جزء لم تتلق حتى الآن كتاب الترسية ومشاريع أخرى تبين أنها أقل الأسعار، سواء داخل الكويت أو خارجها.

وأشار إلى أن الشركات التابعة والفروع تمارس نشاطها وتحقق نتائج طيبة أيضاً في الأسواق التي تعمل فيها، مشيراً إلى اتفاقيات المشاريع المشتركة للشركة الأم في قطر ومع شركات من كوريا وتركيا والإمارات وتركيا، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي سبق توقيعها خلال الأعوام السابقة وأهمها شركة هيونداي للهندسة والإنشاء الكورية وشركة أرابنك الإماراتية وشركة فلوكت الهندية وشركة تيكار التركية.



شبكة خالد البحر وسعد الخريف وأسامة العبدالمطيف وبراديب هاندا وجورج ريشاني في صورة جماعية

وقّع بنك الكويت الوطني وشركة الخريف السعودية، أمس اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 56,8 مليون دولار، لتستخدم من قبل الشركة في مشروعها مع شركة نفط الكويت لتوريد المضخات الكهرومائية الغاطسة، وهو المشروع الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط.

وقام البنك الوطني بإدارة وترتيب التمويل المشترك الذي يشترك فيه أيضاً بنك مسقط ويمتد لخمس سنوات ونصف السنة، بحيث تقوم شركة الخريف بتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة المضخات الكهرومائية الغاطسة، والمصنعة محلياً في المملكة العربية السعودية في مصانع شركة الخريف. وجرى توقيع العقد في المبنى الرئيسي للبنك الوطني بين نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شبكة خالد البحر ورئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لمجموعة الخريف

وستاندرد آند بورز وفيتش، وذلك بفضل مائة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسمته القوية وتوافر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بموقعه بين أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم للمرة الثامنة على التوالي، وقد تأسس بنك الكويت الوطني في العام 1952 كأول بنك وطني وشركة مساهمة في منطقة الخليج، ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى 170 فرعاً حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية.

اختيار البنك الوطني لتمويل هذا المشروع من قبل مجموعة الخريف بشكل شهادة إضافية على الثقة الكبيرة التي توليها كبرى المجموعات الإقليمية الرائدة لبنك الكويت الوطني والمكانة المرموقة التي يحتلها إقليمياً. كما أن هذه الاتفاقية ليست الأولى لصالح شركة الخريف، حيث كان البنك الوطني قد قام بقيادة تحالف مصرفي إقليمي لتقديم تمويل مشترك لصالح الشركة لتجميع 16 مشروع مركز التجميع الجديد في غرب الكويت لشركة نفط الكويت. ويحتفظ البنك الوطني بأعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باجماع وكالات التصنيف العالمية موديز

والتعميل التجاري في بنك الكويت الوطني براديب هاندا ورئيس مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني جورج ريشاني إلى جانب قيادات من البنك الوطني وممثلين من شركة الخريف وبنك مسقط ومكتب التميمي الذي لعب دور المستشار في هذه الصفقة.

وفي هذه المناسبة، قالت البحر إن بنك الكويت الوطني يتمتع بتاريخ حافل وخبرة طويلة في تمويل المشاريع الحيوية في الكويت، لاسيما المشاريع النفطية التي تعتبر عصب الاقتصاد الكويتي، ويسرنا أن نضع إمكاناتنا وجهودنا المشتركة في هذا المشروع.

وأكدت البحر على أن



جانب من توقيع الاتفاقية

تذكير

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

يشرف مجلس إدارة شركة دار الثريا العقارية ش.م.ك (عامّة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 2013 المزمع عقده بمشيئة الله تعالى في الساعة الثانية عشر والربع ظهراً من يوم الخميس 06/ 05/ 2014 الموافق 7 شعبان 1435 هـ وذلك في مجمع الوزارات - مبنى وزارة التجارة والصناعة - بلوك 2 - الطابق الاول - قاعة الاجتماعات (ب).



جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013	جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013
<p>3. تعديل المادة رقم (19) من النظام الأساسي للشركة، حيث تم الغاء منصب العضو المنتدب وفقاً لنصوص القانون ليكون نصها كالتالي: النص قبل التعديل: يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً مندوباً للإدارة أو أكثر، ويحدد المجلس صلاحياتهم ومكافأته، ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً عاماً للشركة ويحدد اختصاصاته ومكافأته. النص بعد التعديل: يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه أو من غيرهم رئيساً تنفيذياً للإدارة يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.</p> <p>4. تعديل المادة رقم (21) من النظام الأساسي للشركة ليكون نصها كالتالي: النص قبل التعديل: يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة، بناءً على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً إذا طلب إليه ذلك اثنان من أعضائه على الأقل. ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس.</p> <p>النص بعد التعديل: يجتمع مجلس الإدارة ستة مرات خلال السنة المالية الواحدة، بناءً على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً إذا طلب إليه ذلك اثنان من أعضائه على الأقل. ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، على أن لا يقل عدد الحاضرين عن 3 أعضاء، ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس ويجوز التمرير.</p> <p>5. تعديل المادة رقم (25) من النظام الأساسي للشركة ليكون نصها كالتالي: النص قبل التعديل: لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناءً على ما تقتضيه مصلحة الشركة.</p> <p>النص بعد التعديل: لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة ورهنها وعقد القروض والاقتراض وعقد الكفالات والتحكيم والصلح والتبرعات.</p>	<p>1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.</p> <p>2. تلاوة تقرير المخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل وزارة التجارة والصناعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.</p> <p>3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2013.</p> <p>4. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.</p> <p>5. مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليها.</p> <p>6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.</p> <p>7. اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافآت للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.</p> <p>8. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.</p> <p>9. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م.ق.ت.أ.ت.ش/ 6 / 2013).</p> <p>10. اخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.</p> <p>11. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.</p> <p>12. تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابة شرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.</p>

لذا فعلى السادة مساهمي الشركة الراغبين في حضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية في الموعد سالف البيان مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في برج أحمد بالدور الخامس - شارع الخليج العربي (شرق) - بدالة : 22464593 وذلك لإستلام إستثمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي. والله الموفق